المعطيات التي يمكن أن يحققها العراق من المشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق الصينية

م.م.عزيز ناجي جفات الخزاعي
أ.د.مهدي فليح ناصر الصافي
جامعة ذي قار/ كلية الآداب
azizalkh2@mail.com

الملخص:

يعد الموقع الجغرافي احد العوامل الطبيعية التي يترتب عليها الكثير من النتائج الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي فان البحر عامل اتصال مهم ودائم للعراق مع جواره الأقرب والأبعد، والشيء الذي يهمنا التأكيد عليه في هذه الدراسة هو ان أهمية الموقع وتأثيراته تكون متغيرة وليست ثابتة اذ يتوقف ذلك على الزمن والظروف الاقليمية والدولية وتغير موازين القوى والمشاريع العالمية الحديثة والتطور التكنولوجي، فهو محفز كامن لقوته، في الوقت نفسه محفز لقوى أخرى لاستغلاله والاستحواذ على هذه القوى الكامنة فيه واستثمارها، فالموقع ثابت لا يتغير لكن قد تتغير اهمية الموقع الجغرافي عبر الزمن والظروف على الواقع الارضي ونتيجة لعدة عوامل أهمها تطور وسائل النقل المختلفة وكذلك اكتشاف بعض الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن الثمينة فمثلاً النقل البحري الذي اعطى أهمية كبيرة لموقع المحيط الاطلسي وجنوب القارة الافريقية ، وتغيرت كذلك اهمية موقع السواحل الغربية للأمريكيتين بعد شق قناة بنما، وكذلك اكسب شق قناة السويس البحرين المتوسط والأحمر أهمية كبيرة كما أعطى عدّة موانئ أهمية كبيرة ،لذا جاء هذا البحث ليبين اهمية ارتباط العراق بمشاريع مبادرة الحزام والطريق كمنعطف مهم في هذه المرحلة اعطى للعراق فرصة تاريخية لتعزيز مكانة موقعه الجغرافي الذي يمكنه ان يعود عليه بمعطيات اقتصادية جديدة وأخرى سياسية من خلال تعزيز مكانته الجيوبولتيكية وتحقيق المطالب الأمنية وغيرها من خلال استثمار الموقع والفرص المتاحة.

الكلمات المفتاحية: (مبادرة الحزام والطريق،الموقع الجغرافي للعراق، المعطيات الاقتصادية والامنية،الجيوبولتيك).

The data that Iraq can achieve from the projects related to the Chinese Belt and Road Initiative.

Dr. Mahdi Faleh Nasser Al-Safi **Aziz Naji Jaffat Al-Khazai**

University of Dhi Qar, College of Arts, Department of Geography

Abstract:

The geographical location is one of the natural factors that leads to many economic, security, social, and political outcomes. Economically, the sea is an important and constant means of connection for Iraq with its nearest and farthest neighbors. What we want to emphasize in this study is that the importance of the location and its impacts are variable and not fixed, as they depend on time, regional and international circumstances, changes in the balance of power, modern global projects, and technological development. It is a latent catalyst for its strength, while at the same time a catalyst for other forces to exploit and seize the latent powers within it and invest in them. The location itself is constant, but the importance of the geographical location may change over time and circumstances on the ground due to several factors, the most important of which are the development of various means of transportation and the discovery of some natural resources such as oil, gas, and precious metals. For example, maritime transport has given significant importance to the location of the Atlantic Ocean and the southern part of the African continent. The importance of the western coasts of the Americas also changed after the construction of the Panama Canal, and the construction of the Suez Canal has given significant importance to the Mediterranean and Red Seas as well as several ports. Therefore, this research aims to demonstrate the importance of Iraq's connection to the Belt and Road Initiative projects as a significant turning point at this stage, providing Iraq with a historic opportunity to enhance the position of its geographical location, which can yield new economic and political benefits by strengthening its geopolitical status and achieving security demands and others through the investment of the location and available opportunities.

Keywords: (Belt and Road Initiative, geographic location of Iraq, economic and security data, geopolitics).

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة الدراسة البحثية من التساؤلات الآتية:

١- هل ان لموقع العراق اهمية في مبادرة الحزام والطريق الصينية؟

٢- هل هناك معطيات وايجابيات تعود على العراق من المشاريع المرتبطة بالمبادرة الصينية؟

فرضية البحث: وانطلاقاً من تساؤلات مشكلة الدراسة المطروحة تفترض الآتي:

١- هناك اهمية لموقع العراق الجغرافي مسارات ومشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينة.

٢- ان لمشاريع المبادرة الصينية والمشاريع المرتبطة بها يمكن ان تعود على العراق بمعطيات اقتصادية وسياسية وجيوبولتيكية وأمنية لو تم إنجازها وتفعيلها.

منهجية البحث:

للتوصل الى النتائج المتوخاة من البحث لابد من إعتماد المنهج الوظيفي لملائمته مع طبيعة الموضوع الجغرافية السياسية للتعرف على ماهية الموقع الجغرافي ودوره المتغير وفق الظروف والفرص، فضلاً عن المنهج التاريخي لمعرفة أثر العلاقات الايجابية بين الدول، كذلك اعتماد المنهج التحليلي للتعرف على مضامين التعاون بين الدول وإيجابية بناء العلاقات الدولية وأهمية الإرتباط بمشاريع المبادرة الصينية وأثرها في المعطيات الإيجابية التي سيحصل عليها العراق إذا تم إنشائها وتفعيلها .

اولاً / المعطيات السياسية والاقتصادية :

نتيجة لما يمتلكه العراق من موقع جيوستراتيجي متميز، ومقومات طبيعية وبشرية شكل له عامل مهم لجذب القوى الدولية على مر السنين وحتى مستقبلا للأهتمام بهذا الموقع من خلال استغلال موارده أو توظيف موقعه المتميز على طرق النقل بين الشرق والغرب لخدمة مصالحها الاقتصادية، فهو جزء مهم في خارطة التنافس الدولية، وبالرغم من كل هذه الإمكانيات والمميزات فان إقتصاده يعاني من الإختلالات الهيكلية التي تعيق نموه وتطوره وفي مقدمتها انه إقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد من الدخل وهو النفط الخام والذي يشكل مانسبته ٩٥% من مجموع الإيرادات العامة،

لذلك فهو عرضة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها سوق النفط العالمي[١].لذا يسعى العراق في ظل الواقع الجديد لإقتصاده على إستمالة الجانب الصيني للتعاون الإقتصادي معه وجذب الإستثمار الصيني للعمل في داخل العراق لاسيما في المشاريع الإستراتيجية، وفي مرحلة دخول الشركات الصينية من خلال اتفاقيات مشتركة، فقد قفز حجم التبادل التجاري بين العراق والصين في عامي ٢٠١٨و٢٠١٩ الى ٣٠ مليار دولار، فالصين تعد ثان أكبر شريك تجاري للعراق، كما صنف العراق ثان أكبر موردي النفط الخام للصين الذي يبلغ نحو (٩٩٠) الف برميل يومياً بعد السعودية، أي بنسبة ٩.٩% من مجموع واردات الصين النفطية من الشرق الاوسط عام ٢٠١٩[٢]. وإدراكاً من الصين لأهمية موقع العراق الجيوستراتيجي فقد سعت الى ترغيب العراق والمشاركة في استراتيجية مبادرة الحزام والطريق بوصفه يقع في قلب مسارات هذا الطريق ويسعى الى تحقيق تنمية مشتركة وتسهيل الاستثمارات بين العراق والصين[٣].

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً بالغ الأهمية كونه يؤدي الى استخدام جميع الامكانيات المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يعد ركيزة اساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة نحو تحقيق اهدافها، وللتنويع الاقتصادي مبررات عدة منها تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض قطاعات الانشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة، وتطوير البنى التحتية وقطاع النقل والافادة من الخبرات العالمية،ويعد مشروع ميناء الفاو والقناة الجافة بداية لتغيير خارطة الاقتصاد والنقل المحلي والاقليمي والعالمي ويجعل من حركة التجارة نشطة وتفعيل حركة الترانزيت عبر العراق.

إن إنضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق سوف لا يقتصر على العلاقات التجارية مع الصين فقط بل يتعدى ذلك مرور قناة التجارة البينية بين شرق وجنوب شرق آسيا من جهة ودول المنطقة وأوربا من جهة أخرى بما يوفر للعراق عوائد مالية كبيرة من خلال الرسوم المتحصلة من مرور البضائع عبر ميناء الفاو الكبير بالقناة الجافة، والتي ستمر من خلالها تلك البضائع، فضلا عن توفير فرص العمل

لكثير ممن هم في سن العمل إذ سيوفر أكثر من (٤٠٦٠٠) فرصة عمل عند المرحلة الاولى قابلة للزيادة(جدول رقم ٦) .

جدول(٦)عدد الأيدي العاملة التي توفرها المشاريع الملحقة بميناء الفاو الكبير

ت	المشاريع الملحقة بالميناء	عدد الأيدي العاملة
١	صناعات الثقيلة(صناعة الصلب،بتروكيمياويات،مصفاة نفط)	٣٤٠٠- ٣٧٠٠
٢	صناعات خفيفة(الاللات والمعدات،معدات النقل،البناء والتشييد، الأدوية،الغذائية،الاجهزة المنزلية..)	١٨٠٠٠
٣	النقل والخدمات اللوجستية(ميناء جاف،مطار للشحن..)	٢٠٠٠
٤	الخدمات(محطة كهرباء،محطة مياه،معمل تدوير نفايات..)	١٠٠٠
٥	خدمات عامة(معاهد تدريب،مدارس،مراكز صحية..)	٩٠٠٠
٦	صناعات زراعية(الزراعة المحمية،الزراعة المائية..)	٢٠٠٠
٧	مساحات خضراء(تتطلب زراعتها وادامتها)	٤٠٠
٨	أخرى	٤٥٠٠
٩	المجموع	٤٠٦٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:وزارة النقل العراقية،الشركة العامة لموانئ العراق،قسم التخطيط والمتابعة،٢٠٢٢.

كما تعد المشاريع الملحقة بميناء الفاو كالصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والخدمات اللوجستية والخدمات الاخرى من الضروريات الاقتصادية المهمة التي تؤهله لأن يكون الميناء الأكبر في الشرق الأوسط [٤]،وتاتي اهمية التركيز على تطوير البنى التحتية والقطاعات الانتاجية الاخرى بما في ذلك مجالات الطاقة والنقل والإتصالات والكهرباء والتنمية الزراعية وإمدادات المياه وحماية البيئة والتنمية الحضرية والخدمات الاخرى[٥].ان اهمية إكمال المشاريع الاستراتيجية المرتبطة باستراتيجية الحزام والطريق الصينية ستعيد اهمية ودور العراق المحوري في التبادلات التجارية والاقتصادية وان هذا

المشروع العالمي سيقدم فرصة استراتيجية في تحقيق مصالحه الوطنية، لاسيما الاقتصادية كون العراق يحتاج الى تنويع مصادر الدخل القومي ومن ثم تعزيز الاقتصاد العراقي الى جانب واردات بيع النفط ،كما ان المشروع الصيني سيعزز التعاون الاقليمي والدولي للعراق وعلاقات الشراكة مع الدول التي تقع على طول مشروع الحزام والطريق، وتحسين العمل الثنائي المشترك(٦).

لقد أبدت العديد من شركات النقل البحري العالمية رغبة شديدة بالإسهام في هذا المشروع فقد أوضح مدير موقع وعمليات شركة(CMA-CGM)الفرنسية ان هناك خطط مستقبلية منها التوسع في الموانئ الأخرى والإستثمار في ميناء الفاو الكبير المزمع إنشاءه لشحن البضائع بشكل مباشر من الشرق والغرب عبر العراق، ويرى العديد من الخبراء والمحللين ان العراق سيكون محط إرتكاز لنقل البضائع العالمية سواء الأوربية أو الاسيوية نتيجة لظروف المنطقة غير المستقرة في المضايق والممرات البحرية سواء في الدول العربية أو دول الجوار وحالة التصعيد السياسي العسكري في المنطقة الاقليمية(٧).

ومن أهم المميزات الإقتصادية التي تقدمها مشاريع المبادرة للعراق هي:

١- زيادة قدرة العراق على التصدير والاستيراد لمواجهة كافة المتطلبات المستقبلية.

٢- خلق وإيجاد فرص إستثمارية من أجل إستغلال ثروات العراق الطبيعية غير المستثمرة أو المشاريع الإستثمارية المرتبطة بها .

٣- زيادة قدرة العراق على تصدير النفط الخام إذ من المؤمل زيادة إنتاج النفط ليصل الى ٦,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٥، و٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠٣٥، و ٨,٥ مليون برميل أو أكثر عام ٢٠٥٠(٨).

٤- سوف يساعد الميناء على تطوير المناطق المجاورة والبنية التحتية المطلوبة وسيساهم في جذب وتطوير بعض الصناعات في المنطقة وتطوير مدينة الفاو وأم قصر ليصل عدد سكانها الى ٥٠٠ ألف نسمة .

٥- تطوير المناطق الساحلية سياحياً وإستغلال السواحل المطلة على الخليج العربي لتشجيع السياحة ولاسيما في موسم الشتاء وتوقيع عقود جديد في هذا المجال.

٦- أهمية الموقع لتطوير منطقة للتجارة الحرة والتبادل التجاري في محافظة البصرة أو قرب المنافذ الحدودية لطريق التنمية شمال العراق وغربه وما لها من منافع إقتصادية وفرص عمل جديدة.

وكما طرحنا سابقاً ان هناك تنافس إقليمي ودولي بين الدول الواقعة عليها خريطة المسارات أو الدول التي تسعى وتحاول جذب أو تحويل بعض هذه المسارات لتمر خلال أراضيها وموانئها ومنها طريق الحرير الجديد عبر العراق من خلال ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة(الطريق البري وسكك الحديد) ويعد الطريق الاقرب وسوف يوفر للشركات الشاحنة والناقلة المزيد من الإيرادات لإنخفاض تكاليف النقل وإختصار الوقت مما سيغير خريطة النقل العالمية، ويمكن أن نبين بعض الآثار الإقتصادية الأخرى للعراق من خلال الجدول رقم (٧) الذي يوضح حجم التجارة المتوقع الوصول إليها لصالح العراق.

جدول(٧) العوائد المتنوعة لأرصفة الحاويات والحمولات الجافة في ميناء الفاو

	حمولات الحاويات			الحمولات الجافة			
السنة	**اعداد الحاويات مليون حاوية**	**رسوم الحاويات مليون دولار**	**الايرادات الكلية مليون دولار**	**اعداد الحمولات الجافة مليون طن**	**رسوم الحمولات دولار/طن**	**الايرادات الكلية مليون دولار**	**اجمالي الايرادات مليون دولار**
٢٠٢٤	٢٨	١٨	٥٠٤	٢٠	١٣	٢٦٠	٧٦٤
٢٠٢٧	٣٢	١٨	٥٧٦	٢٢	١٣	٢٨٦	٨٦٢
٢٠٣٨	٦٧	١٨	١٢٠٦	٤٤	١٣	٥٧٢	١,٧٧٨
معدل النمو المركب لإجمالي الايرادات المتوقعة						٦%	

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على:(١)وزارة النقل العراقية،الشركة العامة لموانئ العراق،قسم التخطيط والمتابعة ،٢٠٢٢.

(٢)حسين حيدر محمد الجزائري،طريق الحرير الجديد واثاره الاقتصادية على العراق،،،مجلة البحوث والدراسات النفطية،العدد٢٨ ،مركز البحث والتطوير النفطي، وزارة النفط العراقية ،٣٠/ايلول/ ٢٠٢٠،ص٣٢.

يوضح الجدول (٧) حجم التجارة المتوقع مرورها عبر ميناء الفاو الكبير عند تشغيله في حال تنفيذ القناة الجافة والإرتباط بطريق الحرير الجديد والعوائد المتوقعة، إذ ان إجمالي العوائد المتحصلة من عمليات المناولة لمجموع أرصفة الحاويات والحمولات الجافة المحتسبة على وفق جدول العوائد والإجور المعتمدة في الموانئ العراقية وميناء الفاو الذي يتوقع له ان يحقق إيرادات تقدر بحدود٧٦٤ الى٨٦٢ مليون دولار خلال عامي ٢٠٢٤و٢٠٢٧ على التوالي، ومتوقع ان تزداد لتصل الى ١,٧٧٨ مليار دولار بحلول عام٢٠٣٨،إذ أُحتسبت هذه الإيرادات المحتملة على أساس جدول العوائد والأجور للموانئ العراقية الحالية ، كذلك تستوفي أُجور عن عمليات المناولة قدرها ١٨ دولار للحاوية الواحدة و١٣ دولار للطن الواحد من الحمولات الجافة.

وهنا نستنتج ان الشركة العامة للموانئ ستحقق زيادة في إيراداتها بمعدل نمو٦%، وبذلك سيحقق ميناء الفاو إيرادات كبيرة تضاف الى إيرادات الموانئ الحالية في حال تشغيله،والتي بدورها ستعزز إيرادات الموازنة المالية للدولة وتنويع مصادر الدخل بالشكل الذي ينعكس ايجابا على قدرة الدولة في تغطية النفقات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٧- فضلاً عن إيجاد سوق صينية مستمرة لشراء النفط العراقي المتاح للتصدير لاسيما ان العراق يسعى الى زيادة الانتاج النفطي، اذ يعد العراق أحدى الدول التي تتمتع بإحتياطيات كبيرة في مجال النفط الخام الذي يجعله يحتل المرتبة الخامسة عالميا إذ يبلغ معدل الإحتياطي النفطي المؤكد ١٤٨.٤٠مليارىرميل تقريباً أي مايقرب من ٢١% من مجموع الإحتياطي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط (أوابك) البالغ ٧٠٣.٤ مليار برميل، وبنسبة ١١.٨% من مجموع الإحتياطي المؤكد في العالم البالغ نحو١٢٤٨.١مليار برميل تقريباً[٩]،ويأتي العراق

ثالثاً بعد السعودية في ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط ،ومن كبار مصدري النفط عالمياً إذ تعد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، جدول رقم (٨).

جدول(٨) اكبر الدول المصدرة للنفط الخام للصين(٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) برميل/ يوم

الدولة / السنة	روسيا	السعودية	العراق	ايران	الامارات	عمان	البرازيل
٢٠٢٠	١.٦٧	١.٦٩	٧١٥	٦٠٠	٦٨٠	٦٥٠	٥٩٠
٢٠٢٣	١.٨٤	١.٥١	١.٠٣	٩٦٠	٧٣٠	٦٦٠	٦٥٠

المصدر:اعداد الباحث:بالاعتماد على: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، متاحة على موقع الانترنت http://comtrade.un.org .

شكل(٦) يبين أكبر الدول المصدرة للنفط الخام للصين بين عام(٢٠٢٠ - ٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٨) .

ونلاحظ من الجدول(٨) والشكل(٦) تزايد تصدير النفط الخام الى الصين بين عامي ٢٠٢٠و٢٠٢٣ وبزيادة ملحوظة، اذ جاء العراق ثالثا بعد روسيا والسعودية من بين كبار مصدري النفط للصين،و يهدف العراق الى زيادة حصته من النفط المصدر مع تزايد الطلب العالمي والتنافس الاقتصادي وحاجة العراق الى زيادة الايرادات لتمويل القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، وتعد الصين وجهة مستقرة وطموحة في تزايد طلبها لمصادر الطاقة، ومن المتوقع ان تزداد قدرة العراق في تصدير النفط مباشرة الى الناقلات العملاقة بفضل وجود الارصفة والمنشات الجديدة المخصصة لشحن حمولات النفط والتي يقدر عددها بخمسة ارصفة نفطية التي تتميز بطاقات تصميمية كبيرة لاستيعاب السفن التجارية وناقلات النفط العملاقة مباشرة واستيعاب الزيادات الحاصلة في الكميات المصدرة وكافة الزيادات الحاصلة في احجام السلع والبضائع المستوردة.

٨- تخفيض معدلات البطالة في حال اكتمال الميناء والمشاريع المرتبطة به لانه يقدم فرصا لتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة سواء أصحاب الشهادات والمهندسين والفنيين أو للعمالة الماهرة وغير الماهرة إذ أكدت التقارير الأولية لعدّة دراسات بأن ميناء الفاو الكبير من شأنه أن يخلق ما يربو على (٤٠٦٠٠) ألف فرصة عمل جديدة في المرحلة الأولى لبناء الميناء وخلال الأربع سنوات القادمة من المتوقع أن يوفر مع المشاريع الملحقة به نحو (٨٤) ألف فرصة عمل، فضلاً عن فرص العمل التي ستتولد عن القناة الجافة والمشروعات الأقتصادية التي ستنشئ لاحقاً كإستجابة للتطورات الإقتصادية والمشاريع الإستثمارية التي يجذبها الميناء للعراق عموماً ولمحافظة البصرة خصوصا[١٠]، وبذلك فان الميناء سيساهم بشكل كبير في حل مشاكل مستعصية في الاقتصاد العراقي ومنها البطالة عن طريق إستقطاب شرائح مختلفة من العاملين بمختلف خبراتهم ومؤهلاتهم.

٩- جذب إستثمارات أجنبية وعربية الى العراق على نحو واسع مما يسهم في إحداث نقلة نوعية لحركة الإعمار والتنمية في العراق[١١].إذ ستسهم هذه المشاريع في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والعقود الدولية والإستراتيجية مثل الإستثمارات في الملحقات التابعة

للميناء والقناة الجافة كإقامة المناطق التجارية الحرة أو المدن الصناعية والسكنية وجذب الإستثمارات، بدوره سيحقق الإستقرار والنمو في كثير من القطاعات وتعزيز الحالة الأمنية التي ستسعى لتحقيقها كل الجهات الإستثمارية.

١٠-سيعمل الميناء والقناة الجافة على تنشيط الحركة التجارية الخارجية للسلع غير النفطية مما سينعكس إيجاباً على توفير العوائد المالية والمنافع الاقتصادية وتنويع الإيرادات الإضافية من خلال الرسوم التي ستفرض على مرور بضائع الترانزيت عبر الأراضي العراقية، وبهذا سيوفر إيرادات جيدة للخزينة العراقية لكونه سيغير خريطة النقل وسيكون ممراً مهماً للبضائع بين الشرق والغرب.

١١-الحصول على خدمات الربط الدولي والثنائي للإتصالات والأنترنت بشكل مستدام وبتكاليف أقل وجودة أعلى من خلال الإستفادة من الممر الدولي للمعلوماتية والإتصالات بين دول الحزام والطريق[١٢].

١٢-الإستفادة من الممرات الدولية للنفط والغاز الممتدة مع خطوط الحزام والطريق سيما مع الدول المستهلكة وفي مقدمتها الصين والهند ودول أوربا، والإستفادة من إمكانيات نظام بيدو للإتصالات الفضائية الصيني المكون من شبكة من الأقمار الصناعية لحماية هذه الممرات والسيطرة الفضائية عليها الأمر الذي يعزز الأمن والإنسيابية على إمتداد ممرات الحزام والطريق.

١٣-من منافع الربط المشترك بين إيران شرقاً والكويت والسعودية جنوباً وسوريا والأردن غرباً وتركيا شمالاً هو الترابط مع دول الجوار هذه، إذ ان عدد منها منظمة رسمياً لمبادرة الحزام والطريق والتي تبرز من خلالها فائدة عظيمة هي المساهمة الفعالة بتنشيط الاقتصاد السياحي الديني والاثاري والحضاري والطبيعي الهائل في العراق ومروراً بالمحافظات العراقية عبر الطرق السريعة ،وسيكون العراق جغرافياً معبراً حتمياً للنقل البري بين الدول المحيطة بالعراق لزيارة المواقع السياحية المتنوعة والأماكن الدينية المتعددة من قبل الزائرين والحجيج والمعتمرين[١٣].

١٤-ومن نتائج النمو الاقتصادي الناشئ عن الإستثمار والتشغيل للموارد العاطلة هو تقليص وطأة الفقر البشري وتسهم في تدني معدلات الفقر، إذ تؤكد الدراسات التنموية لوزارة التخطيط على إن معدلات الفقر في العراق وصلت الى نحو(٢٠%)عام ٢٠١٦[١٤].وحسب دراسة الجدوى الاقتصادية التي قدمتها الشركة الإيطالية إن هذا المشروع عند إنجاز المرحلة الأولى منه بحلول عام ٢٠٢٨ من المؤمل أن يحقق إيرادات مباشرة بحدود ٤ مليارات دولار، لكن القيمة الاستراتيجية لهذا المشروع هي الوفورات لقدرته على إحياء مناطق جديدة وخلق تجمعات سكنية وتنشيط قطاعات اخرى مرتبطة به، مثل قطاع التجارة والسياحة والنقل واللوجستيات وقدرته على تحفيز قطاعات الصناعة فضلاً عن القدرة على تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي يمكن أن يكون مدخل للعراق لإيجاد ثغرة في القوة الإقتصادية، وفكرة المشروع هي تطوير المجتمع المحلي وتشكيل إستدامة إقتصادية متكاملة تنبع من حاجة الدولة والمنطقة لهذه الإستدامة إذ يمثل هذا المشروع العصب الجديد للاقتصاد العراقي[١٥].

مما تقدم تتجلى الأهمية السياسية والاقتصادية لأعادة إحياء وتطوير ميناء الفاو العراقي في هذا الوقت من عمر السياسة العراقية مابعد ٢٠٠٣ ،وتتطلب الإصرار على اكمال إنجازه بالصورة المثلى لميناء يعده خبراء الاقتصاد من الموانئ المهمة عالمياً من حيث الموقع الجغرافي والواردات المالية، وهو هدف مهم رغم التحديات الداخلية والخارجية والتحديات المالية والضغوط الدولية، إذ سيعمل الميناء على تطوير البنى الاساسية لقطاع النقل لغرض تلبية الطلب المتوقع من الحمولات مما يستدعي تأهيل وتوسيع الأرصفة الحالية والطرق والسكك الحديدية لإستيعاب الحمولات الكبيرة التي سيستقبلها الميناء.

لذا تجد بشكل وبأخر التنافس الاقليمي ومحاولات تعطيل عودة الروح للقرار السياسي العراقي لسبب واضح وهو ان تعافي العراق داخلياً وخارجياً سوف يغير كثيراً من شكل المعادلة السياسية والإقتصادية في المنطقة ذات الأهمية للقوى العالمية.

ومن هنا نلاحظ إن الكثير من الدول المجاورة للعراق وغيرها من الدول الأخرى كما ذكرنا في الفصل السابق التي ترى في إستعادة العراق توازنه السياسي والإقتصادي معاً منافساً لها ولاتريد له أن يتعافى وتعمل بمستويات مختلفة لجعله يدور في فلك حالة من عدم الإستقرار المستمر عبر المشاريع المخابراتية وشراء بعض الذمم في المشهد السياسي العراقي، أو دعم الجهات الإرهابية كالقاعدة وداعش وما نجم عن ذلك من أضرار كبيرة للعراق على مختلف الأصعدة، والرؤية الأخرى إن بعض دول الجوار والدول الكبرى تسعى الى عرقلة إتمام تطوير ميناء الفاو الكبير بالصورة المتكاملة التي يهدف لها العراق، والذي يعني بالواقع إتمام مايطلق عليه خبراء الإقتصاد طريق الحرير الجديد الذي يمهد الدرب بطبيعة الحال لدخول قوى عالمية تأتي في المقدمة منها الصين كقوة إقتصادية وعسكرية الى المياه الدافئة وخاصةً منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط وهو ما يعني بلغة السياسة دخول طرف منافس وقوي إقتصادياً وعسكرياً الى المنطقة وبالتالي خلق قرار سياسي جديد يضاف الى المعادلة السياسية في المنطقة وهو ما لايروق للسياسة الأمريكية وحلفائها لذا هناك الكثير من الضغوط والتحركات التي تجلت في الواقع السياسي العراقي من قبل الولايات المتحدة للحيلولة دون الدخول المباشر للشركات الصينية في تطوير ميناء الفاو أو إتمام الإتفاقيات التي تصب في تحقيق الأهداف العالية لمواكبة التطور العالمي في مختلف المجالات، مما يستدعي من السياسي العراقي إستخدام كافة الوسائل الدبلوماسية والقدرات التفاوضية وإتخاذ الوسائل لطمأنة هذه الأطراف والتعاون لإكمال هذه المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية لحاضر ومستقبل العراق والتي يمكن أن تصب في مصالح الجميع لما توفره من ترابط وإختصار لطرق التجارة العالمية.

إن هذه المميزات والمكاسب سيكون لها الأثر الكبير والفاعل على أمن الدولة العراقية وفي إستقراره وستمنح مركز القرار السياسي مزيداً من القوة والمرونة لأقامة إتفاقيات وأحلاف وعلاقات على أساس المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية يكون الطرف العراقي صاحب القرار الأول فيها.

١ – المعطيات الامنية :

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة نسبيا عند طبيقه في اطار السياسة الدولية لما يتسم به من بساطة التعبير وغموض الدلالات،فهو حقيقة متغيرة تتسم بالتغيرات التي تطرأ نتيجة عوامل وظروف داخلية او خارجية متعددة، اذن فهو حقيقة نسبية، لأن ضمانه المطلق لايمكن تحقيقه بل هو

رهن بالمتغيرات الداخلية والخارجية، وهو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار والذي يمكنهم من زيادة العمل والانتاج، ويتخذ الأمن مفهومان الاول:مفهوم محدود يتمثل بالإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد المخاطر المحتملة وتهيئة بيئة ملائمة لإشباع إحتياجاتهم الاساسية، اما الثاني:فهو مفهوم أوسع يتمثل بكل مايحقق الإستقلال السياسي للدولة وصيانة أراضيها وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي(١٦).

وقد عرف روبرت مكنمارا(*) الأمن بأنه: يعني التنمية وليس القدرة العسكرية بالرغم من انها جزء منه وان الأمن ليس هو النشاط العسكري على الرغم من انه جزء منه، فالأمن هو التنمية والتطور وبدون التنمية لايمكن تحقيق الأمن(١٧)،وهناك من يبتعدون في تعريفهم عن القراءة الجغرافية او العسكرية للمصطلح، ويركزون على قضايا الثروة والرفاه والبيئة بوصفها أموراً لاتقل أهمية، فهم يركزون في المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن مكاسب مطلقة لذلك أكدوا على ضرورة اللجوء الى الأمن الجماعي(**) .

بوصفه حلاً بديلاً عن الأمن الذاتي(١٨).

وهناك أربع ركائز اساسية لصياغة الأمن هي:

- ادراك التهديدات التي تفرزها البيئة الاستراتيجية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة وتطويرها.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية عن طريق بناء القدرات العسكرية.
- اعداد سيناريوهات لمواجهة التهديدات واتخاذ اجراءات تتناسب معها(١٩).

يهمنا هنا التاكيد على ان رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة وتطويرها ركيزة مهمة وهو ما تم اتباعه في العمل على إنشاء المشاريع الاستراتيجية كميناء الفاو الكبير والقناة الجافة (طريق التنمية) لتنمية قوى الدولة الاقتصادية وإنعكاساتها السياسية والأمنية والإجتماعية ،وتكمن أهمية الأمن

الإقتصادي بكونه مرتكز للأمن بمفهومه الشامل(العسكري والسياسي والبيئي والإجتماعي)،اذ نجد كل الشعوب تسعى الى إستقرار إقتصادها ومعيشتها الذي يحتاج الى بذل الجهود من قبل الحكومات ما يدل على أهمية الأمن الإقتصادي فالمجتمعات والأفراد مجبولين على بذل الجهود والسعي لتحقيق أمنهم الاقتصادي، وتتنافس الدول وتتصارع من أجل الإستحواذ على الموارد الاقتصادية والإرتباط بالأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، ومن أهم المعطيات الأمنية الإيجابية المتوقعة من إنشاء المشاريع التنموية لميناء الفاو والقناة الجافة هي:

١- تأمين القنوات البحرية والحفاظ عليها يعد من الاعتبارات المهمة التي تتطلب اخذها بنظر الاعتبار والاهتمام لدى تطبيق استراتيجية الحزام والطريق والتي تتضمن شق او قطع بعض القنوات، وان انجاز ميناء الفاو وامتداده يؤمن تحديد المياه الاقليمية ويحافظ على القنوات البحرية الخاضعة للسيادة العراقية.

٢- ان توجه العراق نحو الدول التي لها مصالح حقيقية في مشروعي(ميناء الفاو والقناة الجافة) يمكن ان يزيد من فرص نجاحهما وتحولهما الى بداية حقيقية في اقتصاد عراقي حر ومتنوع ومحمي دوليا[٢٠]،وتقديم الغطاء المالي والسياسي والاستقرارالامني للعراق لحماية المصالح والاستثمارات وتأمين استمرارالتبادل التجاري.

٣- الاثار الاجتماعية المترتبة على انشاء ميناء الفاو الكبير وتفعيل القناة الجافة من الممكن ان تشارك في تغير واقع الحال العراقي من خلال ممرات طرق الترانزيت والمشاريع الاقتصادية المرتبطة بها، والتي سوف تمر من جنوب العراق الى شمال وغرب العراق وهي محافظات تتميز بتنوعها العرقي والمذهبي مما يشكل فرصة للتعايش السلمي ويشجع على ترسيخ الامن والاستقرار في جميع مدن العراق[٢١].

الاستنتاجات:

١- مما تقدم يمكننا ان نستنتج الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق في الشرق الاوسط والعالم واهمية موقع العراق بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق الصينية والتي تعد اهم استراتيجية تتبعها الصين في القرن الحادي والعشرين.

٢- ان اهمية إكمال المشاريع الاستراتيجية المرتبطة باستراتيجية الحزام والطريق الصينية ستعزز اهمية ودور العراق المحوري في التبادلات التجارية والاقتصادية وان هذا المشروع العالمي سيقدم فرصة استراتيجية في تحقيق مصالح العراق الوطنية.

٣- ان هذه المشاريع الاستراتيجية ميناء الفاو الكبير ومشاريع القناة الجافة والمشاريع الصناعية والنفطية والخدمية الملحقة بها، لها الدور والاثر الكبير والايجابي في تحقيق الكثير من المعطيات الاقتصادية المتنوعة والسياسية والأمنية التي تمكن صانع القرار والمفاوض العراقي من اتخاذ القرارات الايجابية التي تعزز مواقفه السياسية الاقليمية والدولية.

المقترحات:

١- ضرورة العمل الجدي لاستثمار اهمية الموقع الجغرافي للعراق واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز اهمية الموقع واستثمارها بالشكل الامثل.

٢- على صانع القرار السياسي والمفاوض العراقي،عدم التنازل عن اولوية المشاريع العراقية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق الصينية،واتباع السيل الدبلوماسية والتعاون الدولي الامثل لاكمال هذه المشاريع.

٣- اتباع التخطيط الاستراتيجي للمشاريع المرتبطة بالمبادرة الصينية لتحقيق اعلى حد ممكن من المعطيات الاقتصادية والجيوبوليتكية والامنية عبر العمل الجاد والتنافس العملي واشراك الدول ذات المواقف الايجابية والتي يمكن ان تحقق مصالحها المشتركة بالتعاون مع العراق.

٤- استثمار الفرص المتاحة لتنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاتكال على الاقتصاد الريعي الواحد، في ظل تقلبات الاقتصاد العالمي وجذب ك مايعزز الاقتصاد العراقي وتنويع ايراداته.

الهوامش والمصادر:

(١)علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد التاسع،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار،٢٠١٢،ص٤٣.

(٢) مصطفى عبد الرسول احمد،الأهمية الاستراتيجية لمشروع الحزام والطريق الصيني للعراق،مصدر سابق،ص١٢.

(٣)ابتسام محمد العامري، توجهات السياسة الصينية تجاه العراق بعد عام٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد،٢٠١٧، ص١٥.

(٤) مها شاكر جبلر الامارة،الاهمية الاستراتيجية لميناء الفاو الكبير ودوره في الملاحة البحرية العراقية، مجلة دراسات البصرة،العدد٤٥ ،كلية التربية للبنات،جامعة البصرة،كانون الاول،٢٠٢٢،ص٦١٥.

(٥)باهر مردان مضخور، مصدر سابق، ص٢١٦.

(٦)مصطفى عبدالرسول احمد، مصدر سابق، ص١٣.

(٧)علي عبد الهادي سالم، مصدر سابق ، ص٧٦-٧٧.

(٨)خلود موسى عمران،ومريم خيرالله خلف،واقع الموانئ العراقية وافاق المستقبل(ميناء الفاو الكبير انموذجا)، مجلة دراسات البصرة،العدد(١٣)،السنة السابعة ،٢٠١٢،ص ٢٥٤ .

(٩منظمة الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للبترول(اوابك)،التقرير الاحصائي السنوي ،٢٠٢١، ص٨-٩.

(١٠)بشير هادي عودة، وراضي عبيد نغيمش، الرؤية المستقبلية لميناء الفو الكبير ومكاسب الاقتصاد العراقي، وقائع مؤتمر ميناء الفاو الكبير التحديات والأهمية الاستراتيجيية والافاق المستقبلية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ،٢٠٢١،ص٤٣.

(١١)فضيلة سلمان داود،فارس ابراهيم،الابعاد السياسية والاقتصادية لتطوير ميناء الفاو الكبير..دراسة استراتيجية ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي،جامعة البصرة،وقائع المؤتمرالدولي العاشر،٢٠٢١، ص٥٤٨.

(١٢)واثق علي الموسوي،رؤية مقترحة لانظمام العراق لمبادرة الحزام والطريق حزام واحد طريق واحد،مجلة التجارة العراقية الالكترونية،العدد (٥٦)،قسم الدراسات والبحوث،وزارة التجارة،بغداد،٢٠١٩،ص٢٦.

(١٣) واثق علي الموسوي،المصدر نفسه،ص٢٥.

(١٤)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،خطة التنمية الوطنية٢٠١٨-٢٠٢٢،بغداد ،٢٠١٨،ص١٦٣.

(١٥)عبد الخالق شهد،مشروع طريق التنمية الاستراتيجي العراقي وتأثيره على التوازن المحلي والاقليمي،مجلة تبيين للتنمية، العدد الرابع ، مركز تبيين للتخطيط والدراسات الستراتيجية،بغداد،٢٠٢٣،ص٢٣٠.

(١٦)إيمان رجب، مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن واشكاليات تطبيقها: اتجاهات نظرية، ملحق السياسة الدولية، العدد٢٠٧،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة،٢٠١٧،ص٧.

(*)روبرت سترانج مكنمارا تنفيذي امريكي ووزير الدفاع الثامن، خدم في المنصب بين ١٩٦١–١٩٦٨ في عهد الرئيس كندي وجونسون، كان مسؤلاً عن إدخال تحليل النظم في السياسة العامة والتي تطورت بما يعرف اليوم بتحليل السياسات ،توفي يوم٦–٧–٢٠٠٩. المصدر:موسوعة ويكيبيدديا،٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/

(١٧)روبرت مكنمارا،جوهر الأمن،ترجمة:يونس شاهين،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ،١٩٧٠ ،ص١٢٥.

(**) يقصد بفكرة الأمن الجماعي ان أمن الجزء يتعين ان يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن الكل،وعندما يتعرض الجزء للتهديد أو العدوان فإن مسؤولية ردع ذلك التهديد يقع على عاتق ذلك الكل.وقد وضعت موضع التنفيذ لاول مرة بظهور عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى وتحديدا عام ١٩١٩م،ضمن المادة(١٦) فقرة(١)،ويشير اليه ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥.للمزيد ينظر الى:عبد الحكيم ضو زامونه، مساهمة في دراسة نظام الأمن الجماعي بالعلاقات الدولية،مجلة العلوم القانونية والشرعية،العدد(٨)،كلية القانون،جامعة الزاوية،ليبيا، ٢٠١٦، ص١٧٩.

(١٨)غراهام ايفانز،وجيفري نوينهام،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة:مركز الخليج للابحاث،جدة ،السعودية ،٢٠٠٤،ص٤٩٤.

(١٩)هاني مالك العسكري،أمن الخليج وأمن العراق الإقتصادي المسارات والانعكاسات، مجلة تبيين للتنمية، العدد الرابع ، مركز تبيين للتخطيط والدراسات الستراتيجية،بغداد، اب/٢٠٢٣،ص١٦٨.

(٢٠)حبيب صالح مهدي العبيدي،القناة الجافة العراقية وميناء الفاو الكبير مقدمة لتعاون اقليمي ودولي،المجلة السياسية والدولية،العدد٢٥،الجامعة التقنية الوسطى، كانون الاول،٢٠٢٠، ص١٧٣

(٢١) أمجد راضي حسن الزاهدي،حمدية شاكر الايدامي،الاهمية الاقتصادية لأنشاء ميناء الفاو الكبير والارتباط بمبادرة الحزام والطريق،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد٧٣، السنة العشرون، جامعة بغداد،٢٠٢٢، ص١٦١.